

إسهامات مفكرّي الإسلام في التّأصيل لمنهج البحث العلميّ، وتجاوزهم لمنطق أرسطو

The contributions of Islamic thinkers to the foundation of scientific research methodologies and their surpassing of Aristotelian logic.

د. معمر جلول خدة*

جامعة حسيبة بن بوعلّي بالشلف، (الجزائر)، kheddadjelloul@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/06/26 تاريخ القبول 2023/10/07 تاريخ النشر 2023/12/31

الملخص:

تستهدف هذه الدراسة الكشف عن إسهامات علماء الإسلام في تأصيل وتطوير مناهج البحث العلمي، وتسليط الضوء على عبقرتهم في تجاوز منطق أرسطو، أحد أبرز فلاسفة اليونان. ذلك لأن الفكرة التي كانت سائدة لدى الباحثين - شرقيين وأوروبيين - أن المنطق الأرسططاليس قوبل في العالم الإسلامي - حين ترجم وتوالت تراجمه - أحسن مقابلة، واعتبر قانون العقل الذي لا يُرد، والمنهج العلمي الثابت. بل المنهج الوحيد الذي يلجأ إليه كل باحث لبلوغ الحقيقة والوصول إلى المعرفة الصحيحة، لكن العلماء المسلمين لم يقتصروا عليه في أبحاثهم، لأن العلوم الكثيرة والمتنوعة التي أبدعوها، لا يمكن أن يسعها منهج واحد، قائم على الاستنتاج وحده (الصورية). وفي هذا السياق، قدم علماء الإسلام العديد من الابتكارات المهمة في منهجية البحث العلمي. فقد وضعوا مبادئ وأسسوا مناهج علمية قائمة على الاستقراء والتجريب. وقد تم توثيق هذه الأسس والمناهج في كتب ومؤلفات عديدة، تناولت المنهجيات والقواعد العلمية. ليس هذا فحسب، بل قدموا انتقادات وتجاوزات لمنطق أرسطو وأفكاره الفلسفية. وعليه فإن السؤال الذي يمكن إثارته هو: هل استطاع علماء الإسلام فعلاً تجاوز منطق أرسطو في بحوثهم؟ وإذا كان كذلك فما هي المناهج التي ابتكروها والقواعد التي وضعوها؟

الكلمات المفتاحية: التّأصيل، المنهج العلمي، العلوم، علماء الإسلام، المنطق الأرسطي.

Abstract:

This study aims to reveal the contributions of Islamic scholars in rooting and developing scientific research curricula, highlighting their genius in going beyond the logic of Aristotle, one of Greece's most prominent philosophers. That is because the idea that prevailed among researchers - Eastern and European - that Aristotle logic was met in the Islamic world - when translated and procrastinated - was the best interview, considered the law of irreplaceable reason, and the consistent scientific approach. But Muslim scholars have not

*أستاذ محاضر قسم "ب"، معمر جلول خدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلّي (الشلف).

limited themselves to their research, because the many and diverse sciences they have created cannot be achieved by a single approach, based solely on (imaginative) conclusion. In this context, Islamists have provided many important innovations in the methodology of scientific research. They developed principles and established scientific approaches based on extrapolation and experimentation. These foundations and curricula have been documented in numerous books and literature, dealing with scientific methodologies and norms. Not only that, they offered criticism and excesses of Aristotle's logic and philosophical ideas. So the question that can be raised is: Can Islamists actually go beyond Aristotle's reasoning in their research? If so, what curricula and rules have they developed?

Keywords: rooting, scientific curriculum, science, scholars of Islam, Aristotle logic.

Key words : Rooting, scientific methodology, sciences, Islamic scholars, Aristotelian logic.

1- مقدمة:

إن اتصال المسلمين بغيرهم عبر جسر عدة سمح لهم بالتعرف على فلسفة اليونان وعلومهم ومناهجهم، ومن المعلوم أن أبرز ما عرف عن المنهج اليوناني، هو المنهج الأرسطي أو (المنطق الصوري) الذي سيطر على التفكير الإنساني قرون طوال واعتبر قانون العقل الذي لا يرد، والمنهج العلمي الثابت. بل المنهج الوحيد الذي يلجأ إليه كل باحث لبلوغ الحقيقة والوصول إلى المعرفة الصحيحة، فهل بقي المنطق الأرسطي منهج البحث الوحيد في العلوم عند المفكرين المسلمين؟ بعبارة أخرى: هل اعتمد علماء الإسلام في أبحاثهم - سواء العلوم التطبيقية أو الإنسانية- على منهج أرسطو أم تجاوزوه وأبدعوا مناهج خاصة بأبحاثهم؟ وإلى أي مدى ساهم علماء الإسلام في ترقية أساليب البحث؟ وهل فعلاً تجاوزوا العقلانية الأرسطية؟

إن الإجابة الموضوعية عن هذا السؤال ينبغي أن تكون بالنفي؛ وأي جواب آخر لا بد أن يكون تحكيمياً تماماً، لأن العلوم الكثيرة والمتنوعة التي أبدعها العلماء المسلمون لا يمكن أن يسعها منهج واحد قائم على الاستنتاج وحده. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن منهج أرسطو (384-322 ق.م) في البحث يقوم على **الصوربة*** التي لا تتم كثيراً بالملاحظة والتجريب، ولعل هذا ما جعل العلماء المسلمين يحاولون التخلص من شكلية والاتجاه نحو إقامة مناهج علمية أخرى، وهي المناهج التي أصبحت الأساس الذي نفض عليه العلم فيما بعد. فما هي هذه العلوم؟ وما هي المناهج التي اعتمدت للبحث فيها؟

2. خصائص المنهج الإسلامي في البحث:

دعا القرآن الكريم إلى العلم وتحصيل المعرفة، ورسم للمسلمين المنهج الحق في البحث في الفكر والعلم. مما كان له الأثر البالغ في هذه الثروة الفكرية والعلمية اللتين تفخر بهما الحضارة الإسلامية على سائر الحضارات¹. فمن حيث منهج البحث الفكري، فإن القرآن الكريم قد دعا إلى المنهج الذي يوافق العقل وأحكامه، وهو منهج يقوم على الحجة والبرهان والدليل العقلي، ولاصحة لشيء إلا بالدليل قال تعالى: ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾². وهو منهج

يقوم كذلك على التثبيت من النقل وعلى الفقه بقواعد فهم النصوص القرآنية والنبوية، وقواعد استنباط الأحكام منه، وضوابط القياس مما هو معروف في علم أصول الفقه، مما لم يتوافر في أي دين آخر أو نظرية وضعية، وأما منهج البحث في العلم فهو منهج دعا إليه القرآن الكريم في كثير من آياته واتبعه المسلمون في مجال العلوم التجريبية كما سنرى لاحقاً مع الحسن ابن الهيثم وجابر ابن حيان في الطبيعيات. واختلف هذا المنهج باختلاف ميادين البحث والتحري.

لذا قيل: "إن منهج البحث عند علماء الإسلام يتلخص في فاعدتين أساسيتين وهما: إذا كنت ناقلاً فالصحة، أو مدعيّاً فالدليل". وهذا ما سنراه من خلال مناهج البحث عند مفكري الإسلام في مختلف ميادين البحث والتحري، وذلك لأن علماء الإسلام لم يكتفوا بالتنظير للمنهج العلمي، بل طبقوه في أبحاثهم، وسنبدأ بعرض أهم محطات البحث المتمثلة في العلوم الإنسانية عند الإمام مسلم والبخاري أو الشافعي والشاطبي أو الطبري وابن خلدون، وفي العلوم التطبيقية عند ابن الهيثم وجابر بن حيان والبيروني.

منهج البحث عند المُحدثين (علماء الحديث)

لقد اهتم المسلمون بالحديث النبوي الشريف اهتماماً بالغاً لأهميته في حياتهم، وسلوكهم، ودوره في تشريعهم، ولذلك حرصوا على حفظه وصيانته وتبليغه، كما حرصوا على جمعه وتدوينه. ففي القرن الأول الهجري كانت كتابة الحديث فردية، ثم دوت في الصحف إلى جانب حفظها في الصدور، أما في القرن الثاني فقد كان التدوين قائماً على جمع الأحاديث التي تدور حول موضوع واحد في مؤلف خاص. وكل باب من أبواب السنة له كتاب خاص به، إن اختلط فيه الحديث بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

لكن التدوين في القرن الثالث الهجري أخذ شكلاً غير الذي كان عليه قبل، لأن علماء هذا القرن فصلوا أحاديث الرسول ﷺ عن أقوال الصحابة وفتاوى التابعين. ومعنى هذا أن الأحاديث لم تبحث بحثاً علمياً دقيقاً إلا في القرن الثالث للهجرة. وأصبحت عملية البحث مسؤولية خاصة يقوم بها العلماء الذين حملوا على عاتقهم الأحاديث وتصنيفها وتنقيتها من كل ما هو مدهوس، أو مخزف. وتحملوا من أجل ذلك مشقات ومتاعب كثيرة في التنقل والسفر بحثاً عن الأحاديث الصحيحة، وذلك امتثالاً للأوامر الربانية في تقصي الحقيقة. قال تعالى: ﴿وما شهدنا إلا بما علمنا﴾* وقال أيضاً: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾**. ورفض خبر كل فاسق أو منافق أو كذاب. قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾***.

ومن هنا نستنتج أن تدوين الحديث الشريف ساعد كثيراً على نشأة علم الحديث.

وقبل التفصيل في مسألة المنهج عند المحدثين، يُستحسن أن نستعرض بإيجاز أصول منهجهما والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

*- علم الحديث: وهو يدور حول محورين رئيسيين هما: "علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية.

علم الحديث رواية: موضوعه رواية أقوال الرسول وأفعاله وتقريراته (...). فهو يتناول ضبط كل حديث ونقله³. والهدف من هذا كله هو حفظ السنة النبوية وضبطها وصيانتها من الأخطاء.

و"علم الحديث دراية، والقصد منه مجموعة القواعد والمسائل التي يُعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد. فالراوي ناقل الحديث، والمروي ما أُضيف إلى النبي ﷺ أو إلى غيره من الصحابة أو التابعين أو غيرهم"⁴.

*- **المتن والسند:** "المتن في الاصطلاح هو ألفاظ الحديث التي تتقوم بها معانيه ولعله سمي بذلك لأنه الظاهر المطلوب"⁵، أو هو مضمون الحديث ومحتواه اللفظي والمعنوي، والتشدد في قبول الأحاديث وتخري الصدق في الإسناد، ووضع شروط لقبوله، يفضي إلى صحة المتن.

وأما السند فهو "طريق المتن، أي سلسلة الرواة الذين نقلوا عن مصدره الأول، أي الرسول ﷺ"⁶.

ونظراً لأهمية السند في إخراج الأحاديث تشدد الرواة في صفات الراوي، حتى قال ابن عالية: "كنا نأتي الرجل لنأخذ عنه، فننظر إذا صلى، فإذا أحسنها، جلسنا إليه وقلنا هو لغيرها أحسن. وإن أساءها قمنا عنه وقلنا: هو لغيرها أسوأ، وقال ابن المبارك: "الإسناد عندي من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".

*- **الجرح والتعديل:** "يقصد علماء الحديث بمصطلح الجرح إمكانية ظهور صفة عند الراوي قد تمس بعدالته أو تُخل بحفظه وضبطه، مما يترتب سقوط روايته أو ضعفها وردّها"⁷، أما التعديل؛ فهو على العكس من ذلك لأنه يعني "وصف الراوي بصفات تُركيه وتُظهر عدالته، فيقبل خبره"⁸.

*- **الناسخ والمنسوخ:** ومدارهما البحث في الأحاديث المتعارضة التي يُمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ، فما ثبت تقدمه كان منسوخاً، وما تأخر كان ناسخاً، ومعرفة الناسخ والمنسوخ من الحديث يُعد قاعدة منهجية ضرورية لكل من يتصدى للبحث في أحكام الشريعة.

أنّ المتأمل في أصول منهجية البحث في الحديث الشريف يكشف أنها تتضمن معالم الروح العلمية التي تقتضي التقيد بموضوع البحث، وتتخذ من الشك والنقد وسيلة لتحقيق النزاهة المطلوبة في عملية البحث. وهذا ما تحقق عند الإمامين البخاري ومسلم.

منهج البحث في الحديث عند البخاري (194-256هـ)*

إن جمع وتدوين وتصنيف الحديث النبوي الشريف قد مر بمراحل وتطلب مجهوداً كبيراً قام به العلماء المسلمون خلال أجيال كاملة معتمدين في ذلك على طرق ووسائل مكنتهم من تحقيق ما كانوا يصبون إليه؛ وكان الإمام البخاري من رواد هؤلاء العلماء، حيث وظّف تلك الأصول التي أشرنا إليها، واستخدم منهج التصنيف على الأبواب.

وعلى هذا الأساس دون الأحاديث وفق أحكام الفقه وغيرها، وبوّها وربّتها ترتيباً موضوعياً وجعلها أنواعاً متباينة، بحيث يجمع المصنف ماورد في كل حكم وفي كل باب على حدة، وهكذا جمع الأحاديث المتعلقة بالصلاة في باب والمتعلقة بالحج في باب آخر. والملاحظ هنا أن العلماء الذين استخدموا هذا المنهج لم يستخدموه بكيفية واحدة. فالبخاري وكذلك مسلم اقتصر على إيراد ما صح من الحديث الشريف فقط، ولكن ((أبي داود)) و((الترمذي)) و((النسائي)) لم يقتصر على ذلك.

هذا ويعد الإمام ((البخاري)) من أبرز العلماء الذين طبقوا هذا المنهج في كتابه ((الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث الرسول ﷺ وسننه وأيامه))؛ أي أخرجه بناء على أحكام الفقه وغيره من أحكام الشريعة الإسلامية. ولم يقتصر على صنف دون آخر، بل أورد فيه الأحكام والفضائل وغيرها، وأكد الإمام ((البخاري)) أنّ كل ما فيه صحيح، ومسنّد، حيث يقول: "ما أدخلت في الجامع إلا ما صح".

قواعد إخراج الأحاديث الصحيحة:

إذا كان البخاري لم ينص صراحة على الشروط التي أخرج بموجبها أحاديث كتاب ((الجامع الصحيح))، فإن العلماء من بعده استنبطوا بعض الشروط التي اعتمد عليها في ذلك وهي:

— أن يكون الراوي من أهل العدل والضبط والإتقان، وهي تدخل الشروط العامة عند المحدثين.

— أن يكون الراوي معاصراً للأحداث والوقائع. أي أن يُعاصر الراوي من يروي عنه، وأن يثبت لقاء الراوي للمروري عنه ولو مرة واحدة.

منهج البحث في الحديث عند الإمام مسلم (204هـ - 261هـ)*

لقد اعتمد الإمام ((مسلم)) في تدوين و تصنيف الحديث على المنهج الذي سار عليه الإمام ((البخاري)) في إخراج كتابه الجامع الصحيح وهو منهج التصنيف على الأبواب، وهكذا أخرج كتابه صحيح مسلم. فجمع الحديث المجزء عن أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ووبها وفق الأحكام الفقهية، واقتصر على الأحاديث المسندة التي يتعلّق إسنادها بالصحابة والرسول صلى الله عليه وسلم.

ويصف لنا الإمام مسلم منهجه في إخراج الأحاديث الصحيحة في قوله: "ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت تأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو إنا نعلم إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار (...). فأما القسم الأول فإننا نتوخى أن نُقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، كما قد عُثر على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم"⁹.

شروط إخراج الأحاديث الصحيحة: اشترط الإمام مسلم في إخراج الأحاديث الصحيحة مايلي:

— أن يكون الراوي من أهل العدل، والضبط، والثقة.

— أن يعاصر الراوي، المروري عنه.

نلاحظ وجود تشابه واختلاف بين الإمام البخاري والإمام مسلم، فهما يتفقان في تدوين الحديث وفق منهج التصنيف على الأبواب، ولم ينص أي منهما على شروطه.

كما أن كليهما أخرج الحديث الذي توفرت فيه شروط الصحة مثل اتصال السند من بدايته إلى نهايته دون عوائق، ولكنهما يختلفان في شروط تخريج الحديث، لأن الإمام ((مسلم)) اكتفى بمعاصرة الراوي، في حين نجد الإمام ((البخاري)) يُضيف اللقاء أو المقابلة.

نستنتج مما سبق أنّ منهج الإمام مسلم في إخراج الأحاديث الصحيحة يتميز بالدقة والعناية الشديدة في اختيار الأحاديث وتحقيقها. والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها من هذا التحليل أن لمنهج البخاري ومسلم في تدوين الحديث، مزايا كثيرة، من بينها أنه مكن علماء المسلمين من الحصول على الحكم الشرعي بسهولة، لأن تدوين الحديث مبني على أبواب الفقه، بعدما كان يدون قبلهما على منهج (التدوين على المسانيد) والذي يجمع فيه المؤلف كل ما يروى عن الصحابي في باب واحد من غير تقيد بوحدة الموضوع.

ولا شك في أن المسلمين قد انفردوا بهذا العلم دون غيرهم من الأمم الأخرى، فكان من أهم ما قدموه للحضارة الإنسانية. هذا وإذا كان علماء الحديث قد مهدوا الطريق أمام علماء أصول الفقه، فكيف استنبط هؤلاء العلماء الأحكام الشرعية من مصادر الشريعة الإسلامية؟

وهنا نتساءل عن المنهج الذي طبقوه وبالتحديد نتساءل عن خصائص المنهج الذي طبقه كل من الشافعي و الشاطبي؟

منهج البحث عند علماء الأصول:

مفهوم علم أصول الفقه وموضوعه: أصول الفقه إسم لعلم خاص، يتكون من جزئين هما: الفقه والأصول، والفقه في اللغة هو الفهم العميق النافذ الذي يتعرف غايات الأقوال والأفعال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُؤَلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ وقوله ﷺ ﴿من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين﴾¹⁰، أما معناه في اصطلاح العلماء الشرعيين فهو العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية. ومنه فإن موضوع علم الفقه يتكون من جزئين أساسيين: أحدهما العلم بالأحكام الشرعية العملية، والثاني العلم بالأدلة التفصيلية لكل قضية من القضايا...¹¹.

أما علم أصول الفقه عند الأصوليين هو ما يبنى عليه الفقه، أو "هو العلم بالقواعد التي تبين طريقة استخراج الأحكام من الأدلة. فمثلاً يقرر علم الأصول أن الأمر يقتضي الوجوب، وأن النهي يقتضي التحريم، فالصلاة والزكاة والحج... واجبات، لأن الله أمر بها، والخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس محرمات، لأن الله نهى عنها"¹². أو هي: "مجموع طرق الفقه من حيث أنها على سبيل الإجمال وكيفية الاستدلال بها وحالة المستدل بها"¹³.

وذهب سامي النشار إلى القول بأن الأصول هي "منهج البحث عند الفقيه أو هو منطق مسائله أو بمعنى واسع هو قانون عاصم لذهن الفقيه من الخطأ في الاستدلال على الأحكام"¹⁴.

أما أبو زهرة فيعرف الأصول بأنها: "المناهج التي تحدد وتبين الطريق الذي يلتزمه الفقيه في استخراج الأحكام من أدلتها، ويرتب الأدلة من حيث قوتها، فيقدم القرآن على السنة. والسنة على القياس وسائر الأدلة التي لا تقوم على النصوص مباشرة، أما الفقه فهو استخراج الأحكام مع التقيد بهذه المناهج"¹⁵.

إن علاقة الفقه بالأصول كعلاقة علم المنطق بالنسبة لسائر العلوم الفلسفية (...). فهو ميزان يضبط العقل، ويمنعه من الخطأ في الفكر، كذلك علم الأصول، فهو ميزان بالنسبة للفقيه يضبط الفقيه ويمنعه من الخطأ في الاستنباط"¹⁶.

ولما كان علم أصول الفقه هو العلم الذي يبحث في المصادر الشرعية والهدف منه بيان الطرق التي يمكن أن تعتمد في استنباط الأحكام؛ فإن المصادر الشرعية تنقسم حسب ترتيبها الزمني إلى قسمين: القسم الأول ومداره القرآن والسنة، ويسمى النص أو النقل أو الأثر، والقسم الثاني ومداره الاجتهاد، ويسمى الرأي أو العقل أو النظر.

وإذا كان الأول محل اتفاق بين علماء الأصول وغيرهم لأنه يشكل في الواقع مقدمات يقينية لكل عالم، فإن القسم الثاني كان محل اختلاف بينهم بسبب انتماءاتهم المذهبية.

وهذا يدل صراحة على المكانة التي يحتلها الاجتهاد في نسق الشريعة الإسلامية التي تؤكد دائماً على التكامل بين النص والرأي، أو بين الوحي والعقل. وهذا ما حققه علماء الأصول. ومن بينهم الشافعي والإمام الشاطبي.

والسؤال المطروح بعد أن تعرفنا على معنى الفقه ومعنى الأصول هو: إذا كان الأصول منطقاً فقهياً، فهل تأثر بالمنطق الفلسفي؟ وقد كان هذا قانوناً عاصماً لذهن الفيلسوف من الخطأ في التفكير؟

يقول سامي النشار: ((لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب أو بالسلب إلا على ضوء دراسة تاريخية لمنهج الأصول...))¹⁷.

منهج البحث في الأصول عند محمد بن إدريس الشافعي (150-204هـ)*

يجمع مؤرخو ((علم الأصول)) على أن أول محاولة لوضع مباحث الأصول كعلم نجدها عند الشافعي، وأنه لم يكن قبل هذا العهد تمة محاولات لوضع منهج أصولي عام يحدد للفقيه الطرائق التي يجب أن يسلكها في استنباط الأحكام¹⁸. يقول الباحث عوام محمد بن عبدالسلام "ولقد حملتني هذه الأفكار على إعادة قراءة رسالة الشافعي مرات كثيرة، والوقوف على الظروف والملابسات التاريخية التي كان لها وقع كبير في كتابة ((الرسالة))، وصياغته بتلك الدقة، فاكتشفت أن قضية المنهجية والتفكير العلمي المبني على التعيد والتأصيل كانت كلها هاجسا مهما لدى الشافعي لوضع علم أصول الفقه وتدوينه"¹⁹.

وأما عن الغرض الذي من أجله ألف الشافعي ((الرسالة)) فيقول: "أراد الشافعي من خلال ((الرسالة)) أن يضع حداً للفوضى الفكرية والمنهجية التي سادت عصره، ويجمع بين مدرستين فكريتين كبيرتين في تاريخ الفقه الإسلامي، ويوفق بينهما، وهما: مدرسة أهل الحديث، ومدرسة أهل الرأي"²⁰.

لقد وضع الشافعي الأصول العلمية والضوابط المنهجية التي تحكم الفروع المخرجة على تلك الأصول وتضبطها، لأنه لا بد من إتقان الأصل أولاً وإحكامه، لتنضبط الفروع المنضوية تحته، لذلك قرر أبو حامد الغزالي فيما بعد أنه "لامطعم في الإحاطة بالفرع وتقريره والإطلاع على حقيقته إلا بعد تمهيد الأصل وإتقانه؛ إذ مثار التخبط في الفروع ينتج عن التخبط في الأصول"²¹.

أدلة الأحكام عند الشافعي:

لقد اعتمد الشافعي في استنباط الأحكام الشرعية على أصول خمسة متدرجة في القيمة. منطلقها القرآن والسنة لأنهما المصدر الأول للتشريع، وأما المصادر الأخرى فهي قائمة عليهما. وفي هذا السياق جاء قوله في كتاب ((الرسالة)): "فجماع ما أبان الله لخلقه في كتابه، مما تعبّد بهم به، لما مضى من حكمه جلّ ثناؤه من وجوه، فمنها ما أبانه لخلقه نصّاً. مثل جمل فرائضه، في أنّ عليهم صلاة وزكاة وحجّاً وصوماً، وأنه حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ونصّ الزنا والخمر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير، (...) ومنه ما سنّ رسولُ الله ﷺ ممّا ليس فيه نص، (...) ومنه ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه، وابتلى طاعتهم في الاجتهاد، كما ابتلى طاعتهم في غيره ممّا فرض عليهم"²².

فمن خلال هذا النص قد جعل الشافعي القرآن والسنة في مرتبة واحدة على اعتبار أن السنة تفسر القرآن وتفصل مجمل أحكامه وتوضح معانيه. ويرى أن العمل بظاهر آيات القرآن واجب ما لم يكن هناك دليل يفرض تأويلها. ثم الإجماع وهو المصدر الثالث للتشريع، ويقصد به الشافعي اتفاق المجتهدين من الأئمة بعد وفاة الرسول ﷺ في عصر من العصور على حكم شرعي عملي يعتمدون عليه. فشرط الإجماع هنا أن يتفق علماء العصر على حكم شرعي واحد. أما إذا وُجد من يُخالفهم فلا يثبت حكم الإجماع. ولكن الشافعي أضاف مصدر آخر وهو إجماع الصحابة أو ما يُعرف بمذهب الصحابي الذي لم يعلم له مخالف من الصحابة. أما قول الصحابي الذي لم يتفق حوله الصحابة فليس حجة في نظر الشافعي.

وآخر مصدر عند الشافعي هو القياس الذي يعني في رأيه التسوية بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من الحكم الشرعي. والقياس الذي يأخذ به الشافعي هو الذي يكون له أصل من القرآن والسنة، ويعتقد أن العمل به واجب في حالة غياب النص والإجماع والخبر المتواتر.

نلاحظ مما سبق أن منهج الشافعي في استنباط الأحكام الشرعية يقوم على مصادر ثقافية وأخرى عقلية، ولكنه في إطار المصادر العقلية رفض أن يكون الاستحسان من بين المصادر الشرعية، واعتبر العمل به من باب استنباط الأحكام الشرعية على أساس الهوى والتلذذ، حيث يقول: «من استحسّن فقد شرع»، أي ابتدع من عنده شرعاً آخر وفي الوقت نفسه أنكر المصالح المرسلة.

وعلى العموم فطريقة الشافعي في السؤال والجواب وتقرير المسائل والقواعد الأصولية تعتمد على البرهان النقلي والعقلي معاً. يمكن القول أن من خلال التطرق إلى المنهج الذي وضعه الشافعي والأصول التي حددها أنه جدير بالريادة، وله الفضل والسبق في وضع منهج علمي للبحث والمعرفة، متميز ومتفرد في تاريخ العلوم الإسلامية، هذا الاتجاه الجديد في الفقه وصفه مصطفى عبدالرازق بأنه ((اتجاه العقل العلمي الذي لا يكاد يعنى بالجزئيات والفروع... بل يعنى بضبط الاستدلالات التفصيلية بأصول تجمعها، وذلك هو النظر الفلسفي))²³.

منهج البحث في الأصول عند الشاطبي (720هـ - 790هـ)*

يستند الشاطبي في استنباط الأحكام الشرعية على مصادر الشرع النقلي والعقلية، ويرى أن أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية، لأنها تعود في أصلها إلى كليات الشريعة وما كان كذلك فهو قطعي بالضرورة.

وعلى هذا الأساس اختلف مع الشافعي، ولم يقبل منه مبدأ إبطال الاستحسان والمصالح المرسلة، ورد عليه قائلاً: « من استحسّن لم يرجع إلى مجرى ذوقه وتشهيه، وإنما رجح إلى ما علم من قصد الشارع في الجملة في أمثال الأشياء المعروضة كالمسائل التي يقتضي فيها القياس أمراً، إلا أنّ ذلك يؤدي إلى تقريب مصلحة من جهة أو جلب مفسدة»²⁴.

ومن هذا النص نفهم أن الشاطبي اتجه بعلم أصول الفقه اتجاهاً آخر ونظر إليه نظرة غائبة. صريحة تجلت في مقاصد الشريعة، ولكن ما هي هذه المقاصد التي يستند إليها منهج الشاطبي حتى تكون أصول الفقه قطعية تُفيد اليقين لا ظنية تفيد الشك؟

في الحقيقة لم يقدم لنا الشاطبي تعريفاً محددًا لها، ولكنه أوضحها من خلال تفصيله لأنواعها، وبين أن الغاية من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ نظام العالم بتحقيق المصالح وإبطال المفساد، وقد ذكر الشاطبي أن تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد في تصوره ثلاثة أقسام: ضرورية، حاجية، تحسينية²⁵.

الضروريات: وهي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة²⁶، وهذه المقاصد الضرورية هي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل، ولا يمكن أن توجد حياة إنسانية لها معنى إلا بالمحافظة على بقاء هذه المقاصد، وهي ليست على مرتبة واحدة من ضرورتها. فحفظ الدين يُقدم على حفظ النفس، وحفظ النفس يُقدم على حفظ المال وهكذا. وتعد هذه المقاصد من أصول الدين، وتأتي مرتبتها بعد أصول العقيدة.

ويؤكد الشاطبي بأن تعرض بعض هذه المقاصد للفساد سيؤدي إلى هدم الدين كله، لأن صلاح الدين قائم عليها، كما أنّ النجاة في الآخرة لا يكون إلا بالمحافظة عليها.

فإذا تأملنا في أحكام الشريعة كلها، من عقيدة، وعبادة، ومعاملة، وأخلاق، لوجدنا أنّها محققة لهذه الأصول الخمسة. فقواعد الإيمان وأركان الإسلام شرعت لحفظ الدين، وأحكام الدية والقصاص والدماء والجرح، شرعت لحفظ، وتحريم كل ما هو مسكر شرع لحفظ العقل، وسرعت أحكام الأسرة للمحافظة على النسل. وحرمت السرقة والغصب وغيرها للمحافظة على المال.

الحاجيات: وهي التي يحتاج إليها الإنسان لرفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب (...). وهي جارية في العبادات، والعادات، والمعاملات، والجنايات²⁷، مثل الرخص الشرعية مثل التيمم عند تعذر الطهارة بالماء، وتقصير الصلاة وفطر رمضان في السفر قصد المحافظة على أركان الدين في حدود الاستطاعة.

وأما التحسينيات: وهي "الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب الأحوال والمدنّسات التي تأنفها العقول الراجحات"²⁸. فهي تتعلق بمكارم الأخلاق. أي إلى كل ما يعود إلى العادات الحسنة والأخلاق الفاضلة والمظهر الكريم والذوق السليم، وأداب الطعام وحسن المعاشرة، وستر العورة، والطهر من النجاسة، وغير ذلك. فالمقاصد التحسينية راجعة هي الأخرى إلى المقاصد الضرورية لأنها هي الأصل.

وخلاصة القول أنّ هذه المقاصد بأقسامها الثلاثة من ضروريات وحاجيات وتحسينات، قد جاء بها الكتاب أصالة، والسنة تعريفًا وبيانا كما يؤكد الشاطبي بقوله: «فالكتاب أتى بها أصولًا يرجع إليها، والسنة أتت بها تقريبا على الكتاب وبيانا لما فيه منها». إذن منهج الشاطبي في علم الأصول يتصف بالدقة المنطقية والواقعية معا.

منهج البحث عند المؤرخين:

اهتم علماء الإسلام اهتماما بالغا بكتابة التاريخ، فتعددت طرق بحثهم واختلفت مناهجهم، وسنحاول من خلال هذه المحطة الفكرية التعرف على منهج كل من الإمام الطبري والعلامة عبدالرحمن ابن خلدون. فما طبيعة منهج كل منهما؟

منهج البحث التاريخي عند الطبري (225هـ - 310هـ)*

رسم لنا ((الطبري)) في مقدمة كتابه ((تاريخ الأمم والملوك)) الإطار العام للمنهج الذي سلكه في كتابة التاريخ قائلا: «وليعلم الناظر في كتابنا هذا، أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه، مما شرطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواّتها منه (...). فما يكون في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشعنه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهها في الصحة ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يأت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من بعض ناقله إلينا، وإنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا»²⁹.

يظهر جليا أن منهج الإمام الطبري في كتابة تاريخه، يركز بالأساس على نقل الأخبار وسردها كما سمعها، أو كما رويت عليه دون أن ينتقدها ويعللها بأسبابها الحقيقية، أي أنه اعتمد على منهج الإسناد، والنفوذ الذي اكتسبه تاريخ الطبري، يرجع قبل كل شيء إلى هذا المنهج الذي تميّز به على غيره من مؤرخي عصره.

إن منهج الإسناد يعني الرجوع في تسلسل نقل الخبر إلى أصله الأول، أي إلى الشاهد الأول، لمعرفة ما إذا بقي المتن ثابتاً كما صدر عن المصدر الأول (الشاهد الأول) دون تغيير أو تحريف أو تزيف على مر الزمن.

وبهذا المعنى تكون الشهادة أساس منهج الإسناد، فالرسول ﷺ هو الشاهد الأول على صحة القرآن الكريم، أي صحة نسبه إلى أصل، أي أنه كلام الله . والصحابة هم الشهود على ما قاله النبي ﷺ ، أو فعله، أو أقره، أو نعى عنه. ويتسلسل نقل هذا كله خلال أجيال من الناقلين (الطبقات).

فمنهج الإسناد كما نرى يقوم على أساس أخلاقي ديني، لأنه يقوم على الثقة بالشاهد الأول (المصدر الأول). وعلى صدق روايته وصحة إدراكه واستقامة أخلاقه، وبذلك يكون الإسناد وسيلة لإتمام هذا النقل ومراقبة صحة تسلسله، وأمانته للأصل الأول.

ونشير هنا إلى أن الطبري، وهو يحرص على استعمال منهج الإسناد. لم يلتزم به كفقهاء فحسب، بل أراد أن يرفع الخبر التاريخي إلى مستوى وثوق الخبر الشرعي، وبذلك يوثق الخبر التاريخي بنفس المنهج الذي يوثق به الخبر الشرعي.

وعليه فإن الأرضية التي شيد عليها ((الطبري)) تاريخه هي أرضية الخبر. والأخبار فيه رتب حسب أحداث، وكل حدث مدعم بسند أو عدة أسانيد، وهنا يكمن تجاوزه للطبري لتاريخ الخبر، لأن الخبر أصبح أضيق من أن يلائم نمو هذا التاريخ.

ولقد حقق ((الطبري)) هذا التجاوز باللجوء إلى نمط من التاريخ واتبع منهجاً جديداً يُعرف باسم التاريخ على نظام الحوليات، أي مراعاة البعد الزمني في تسجيل الحوادث والوقائع، وكتابة التاريخ وكتابه ((تاريخ الرسل والملوك)) هو أول كتاب مؤرخ وفق هذا النظام.

لكن، وعلى الرغم من ذلك يبقى منطق الإسناد عند الطبري بعيداً عن تفسير الحوادث التاريخية، لأنه يقوم على إرجاع العمل المنقول إلى مصدره الأول عبر سلسلة من الرواة يجري التحقق من كل حلقة فيها. وهذا ما يجعل منهج الإسناد (الرواية) يُناسب علم

الحديث أكثر مما يناسب البحث التاريخي. والدليل على ذلك أن الطبري لم يفسر الحوادث التاريخية ولم يتعرف على أسبابها، وإنما كان يكتفي عند روايته للحوادث بالتعويل على إسناد دون أن يخضعها للنقد والتمحيص والتعليل، إلا أن منهج الطبري كان في

الواقع تمهيداً ضرورياً لأعمال المؤرخين الذين جاءوا من بعده، غير أن منهج التاريخ لم يتطور تطوراً كاملاً إلا على يد العلامة ((عبد الرحمن ابن خلدون)).

المنهج التاريخي عند ابن خلدون (732هـ - 808هـ)*

كان التاريخ قبل ابن خلدون لوناً من ألوان الأدب يعتمد على النقل في ذكر الأخبار وسرد الحوادث بغرض إمتاع النفوس، وذلك بذكر التهويلات والأعاجيب والأوهام، وقد أعرض الناس عن حقيقة هذا العلم وجعلوا قيمته، ووقع الكثير من مؤرخي العرب

والمسلمين (الطبري والمسعودي) في الخطأ والمغالطة لأنهم كانوا يجهلون الشروط والقواعد الأساسية للتأريخ.

ولكن هذا المنهج في نظر ابن خلدون لا يفسر الوقائع التاريخية، ولا يكشف عن أسبابها الحقيقية، بل كان مصدر الأخطاء والمغالطات التاريخية. ولذلك انتقد ابن خلدون تلك المناهج التي تعتمد على النقل والسرد فقط، ولكنه لم يكتف بنقدها، بل تجاوزها

ووضع منهجاً جديداً للتاريخ، فما هو هذا المنهج؟ وما هي أسسه ومركزاته؟

يعرف ابن خلدون التاريخ بأنه «خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض»³⁰.

ولقد حدّد لنا ابن خلدون المبادئ والقواعد التي ينبغي اعتمادها في دراسة الحوادث التاريخية، وذلك من أجل التحقق من صحة الخبر المنقول أو بطلانه، وكان مبدأ (المطابقة) من أهم هذه المبادئ. "وأما الأخبار عن الوقائع فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة، فلذلك وجب أن يُنظر في إمكان وقوعه (...). وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة"³¹.

والمقصود بالمطابقة أن تكون هناك علاقة بين الخبر المنقول وقوانين الاجتماع البشري، وليس بين خبر وآخر، ونشير هنا إلى أن الهدف من النظر في الخبر من خلال معيار المطابقة ليس تعديل الخبر أو تصحيحه، بل إمكان وقوع الحدث التاريخي المنقول خبراً أو استحالة وقوعه، وتبعاً للنتائج المترتبة على ذلك يمكن تعديل الخبر أو تصحيحه أو رفضه من أساسه إن كانت الحادثة التي ينقلها الخبر مستحيلة الوقوع بمقتضى قوانين الاجتماع البشري.

وعلى هذا الأساس اشتراط ابن خلدون في المؤرخ أن يكون ملماً بطبائع العمران، وأحوال المجتمع قبل أن يفسر الحوادث التاريخية ويعللها، وإلا بطلت الممارسة التاريخية؛ لكن كيف تعامل ابن خلدون مع الخبر المنقول؟ وكيف عالجها؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تقودنا إلى تقسيم منهج ابن خلدون إلى قسمين: الأول: نقدي ينطلق فيه ابن خلدون من رفض الخبر، ولكنه لا يكتفي برفضه للخبر المنقول، بل يعلل رفضه معتمداً في ذلك على قواعد العمران. فإذا كان الخبر غير مطابق لها رفضه، لأن الحادثة التاريخية التي ينقلها بالسرد غير ممكنة الوقوع بناء على قوانين العمران.

وانطلاقاً من هذا استعرض ابن خلدون أخطاء من سبقه من المؤرخين (كالمسعودي والطبري) وعدد أسباب الكذب في التاريخ كالتحيز، وسرعة التصديق، والاقتصار في الأخبار على مجرد النقل والتشيع للآراء والمذاهب والثقة بالناقلين والذهول عن المقاصد وغير ذلك من الأسباب الأخرى كتقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجارة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر والجهل بطبائع الأحوال في العمران³². ويؤكد ابن خلدون في النهاية أن التاريخ لا يستقيم إلا إذا تخلص المؤرخ من هذه الأخطاء. القسم الثاني: وفيه يجد ابن خلدون الأسباب الحقيقية لقبول الخبر المنقول، فهو يمارس نوعاً من النقد الإيجابي ويقترح تفسيراً معيناً للوقائع التاريخية، وهذا النوع من النقد يخضع بدوره لمقاييس هي: أصول العادة وقواعد السياسة، وطبيعة العمران، وقياس الغائب بالشاهد. وعلى هذا الأساس تظهر السببية التاريخية في صورتها الفعلية، وهذا خلاف ما كان عليه الحال عند المؤرخين الأوائل. لأن الوقائع التاريخية كانت تتابع دون ربط بين السبب والمسبب، وبالتالي كانت العلاقة فيما بينها خارجية.

إن السببية العلمية عند ابن خلدون تتجلى في العلاقة التي تحدّد مكان وقوع الحادثة التاريخية أو في استحالة هذا الوقوع. وعليه فنقد ابن خلدون لأخطاء المؤرخين لا يكمن في بيان نقائص مناهجهم النقلية أو تصحيح أخطائهم إلا بقدر ما يكمن في هذا التفسير لأحداث التاريخ بضرورة الاجتماع البشري، لأن الأخبار في نظره إذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة، وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب، فرمما لم يؤمن فيها من العثر ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق...³³.

إن المنهج الذي اقترحه ابن خلدون في دراسة الحوادث التاريخية كان استقرائياً قوامه النقد والتفسير، ولذا اعتبر ابن خلدون من أوائل المفكرين الذين وضعوا أسس المنهج العلمي في التاريخ، و "أحد رواد التحليل والتأصيل والتأسيس لمناهج وأدوات النظر التاريخي بقي

مجهولا عندنا لقرون عديدة تقريباً، من القرن السابع الهجري إلى أوائل القرن الثالث عشر هجري، وذلك عندما وجد فيه (الآخر) المعجم الثري، فهو صاحب رؤى دقيقة وصائبة في التأسيس لعلم الاجتماع و العمران والتاريخ والاقتصاد والسياسة والحكم³⁴.

منهج البحث في الطبيعيات (العلوم التجريبية)

لم تقتصر مناهج البحث عند مفكري الإسلام على العلوم الشرعية كالحديث النبوي الشريف والفقه وأصول الفقه ، بل امتدت إلى ميادين أخرى كالرياضيات والفيزياء والكيمياء والفلك والطب وغيرها من علوم الطبيعية. فبعد اطلاع علماء الإسلام من خلال الترجمة على بعض النظريات الطبيعية عند اليونان شرحوها ونقحوها وأضافوا إليها إضافات مهمة وأساسية تدل على الفهم الصحيح وقوة الابتكار، فأسدوا بذلك إلى العلم خدمات لا تقل عن الخدمات الناتجة عن مجهودات علماء الغرب على غرار غاليلي (1564-1642)، ونيوتن (1642-1727)، وكان في مقدمة علماء الطبيعة المسلمين جابر ابن حيان (737-813م) والحسن ابن الهيثم (965-1039م). فما طبيعة مناهج البحث عندهما؟

منهج البحث عند جابر ابن حيان (737-813م)*

إن العلم عند جابر ابن حيان نوعان: نوع تلقيني خاص بتحصيل الأحكام الشرعية، وما إليها، ونوع آخر كشفي علمي تجريبي خاص بالعلم الطبيعي وكانت عنايته بالنوع الثاني واضحة، فلقد اهتم بعلم الكيمياء وكان شغوفاً به، وعلماً من أعلامه عند العرب والمسلمين. فلقد درس هذا العلم دراسة وافية، ووقف على ما أنتجه العلماء الذين سبقوه، وعلى ما بلغه هذا العلم في عصره.

ولقد طبق جابر ابن حيان المنهج التجريبي في بحوثه الكيماوية، وكان يحرص، وكان يحرص في منهجه على الملاحظات التي تؤديها التجربة، ويصف خطته العلمية: التي تستند أساساً للملاحظة والتجريب، وليس على ما سمعه، أو قيل له³⁵. يظهر جلياً أن جابر بن حيان لا يعتد بشهادة الغير في البحث العلمي إلا على سبيل التأييد لما يكون قد وصل إليه هو بتجاربه، ولقد جعل التدريبات، أي التجارب شرطاً أساسياً للعلم الحق، وهو العلم الطبيعي. فمن كان درياً في نظره كان عالماً حقاً، ومن لم يكن درياً لم يكن عالماً. ولهذا اعتبر التجريب شرطاً أساسياً للعلم الحق عند جابر ابن حيان. إنَّ السير في طريق البحث العلمي عنده، يتم عبر مراحل أو خطوات أساسية هي نفسها خطوات المنهج العلمي المعروف (الملاحظة، الفرض، التجريب).

يقوم المنهج التجريبي عند بن حيان أولاً على الملاحظة أو المشاهدة التي يستوحي العالم منها فروضاً ليفسر بواسطتها الظواهر التي تمت ملاحظتها، ثم يستنبط من هذا الفرض نتائج تترتب عليه من الوجهة النظرية. وأخيراً يعود بهذه النتائج إلى الطبيعة ليرى هل تصدق أو لا تصدق على مشاهداته الجديدة. فإن صدقت تحول الفرض إلى قانون علمي يركن إلى صوابه في التنبؤ بما عساه أن يحدث في الطبيعة لو توفرت نفس الظروف³⁶.

وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن خطوات منهج ((ابن حيان)) مطابقة تماماً لخطوات المنهج التجريبي الحديث ولهذا يمكن القول أن منهج ((ابن حيان)) في أساسه استنباطي استقرائي. فالاستقراء يتحقق في مرحلة المشاهدة الأولى والتطبيق، بينما الاستنباط يظهر في استخراج النتائج التي يمكن توليدها من الفروض. وبهذا يكون ابن حيان قد تجاوز

المنهج الأرسطي الذي كان قائماً على أسس يفرضها العقل واستنباط النتائج من تلك الفروض المسلم بصدقها دون الرجوع إلى الواقع.

وتأكيداً لهذا يصف ابن حيان منهجه القائم على ما عمله بيده وب عقله³⁷. ومعنى هذا أن الاستقراء يختلف عن الاستنباط لأنه ينصب على الأشياء، ومداره هو اتخاذ الحاضر شاهداً على الغائب، فمعرفة مثلًا باتجاه الرياح ومقدار الضغط الجوي، ودرجة الرطوبة في الهواء، تمكننا أن نتوقع نزول المطر أو عدم نزوله. ولكن تعلق شيءٍ بآخر عند ابن حيان إنما يكون من الشاهد بالغائب وهو على ثلاثة أوجه هي: المجانسة أو الأموذج. ومجرى العادة، والآثار.

ومن خلال هذه الأوجه ناقش ابن حيان مشروعية الاستقراء، وخاص إلى أنه ظني احتمالي ويزداد هذا الاحتمال قوة كلما زادت الحالات الجزئية المستقرأة ويقل بقلتها. هذا، وقد أفضت به هذه المناقشة إلى نتيجة أساسية وهي أن الاحتمال أو الرجحان هو الغاية القصوى لكل مسعى علمي.

وعلى أساس هذا التحليل والتفسير لمشروعية الاستقراء يكون جابر ابن حيان قد وضع الدعائم الكبرى للمنهج العلمي قبل أن يكتشفها العلماء في العصر الحديث.

1-1 الحسن ابن الهيثم (965 1040 م)*

تبيّن لنا من خلال الحديث عن منهج البحث عند جابر ابن حيان بأن نتائج الاستقراء احتمالية غير يقينية، وهذا يعني بأن الاستقراء لا ينهض بمفرده على تغطية دائرة البحث العلمي المتكامل. ولهذا استعان علماء المسلمين بطرق أخرى مارسوها في عملية البحث العلمي قصد تحقيق نتائج أكثر دقة. ومن بين هؤلاء العلماء الحسن بن الهيثم الذي يعد من أهم العلماء العرب الذين اتسمت كتاباتهم بالالتزام المنهجي الذي اعتمد على النقد والمقارنة، بالإضافة إلى التحليل الواعي المؤسس على الفهم الدقيق لرسالة العالم، وما يقتضيه الحال بالنسبة لفهم النصوص العلمية، وفي هذا السياق يمكن لنا أن نفهم أبعاد الموقف المنهجي عند الحسن بن الهيثم من خلال ما قدمه لنا من تعليقات على النصوص العلمية، وقد جاء في مقالة للحسن بن الهيثم في الشكوك على بطليموس* موضحاً الطريق للباحث عن الحق أو الحقيقة، وهو أن الحق مطلوب لذاته، وكل مطلوب لذاته فليس يعني طالبه غير وجوده، ووجود الحق صعب، والطريق إليه وعمر، (...) فطالب الحق ليس هو الناظر في كتب المتقدمين، المسترسل مع طبعه حسن الظن بهم، بل طالب الحق هو المتهم لظنه فيهم، المتوقف فيما يفهمه عنهم المتبع الحجة والبرهان، لا قول القائل الذي هو إنسان، المخصوص في جبلته بضروب الخلل والنقصان³⁸. كما يحدد ابن الهيثم للباحث الطريق الصحيح للوصول إلى الحقيقة، "الواجب على الناظر في كتب العلوم، إذا كان غرضه معرفة الحقائق، أن يجعل نفسه خصماً لكل ما ينظر فيه، ويجيل فكره في متنه وحواشيه، ويتهم أيضاً نفسه عند خصامه فلا يتحامل عليه ولا يتسمح فيه. فإنه إذا سلك هذه الطريقة انكشفت له الحقائق، وظهر ما عساه وقع في كلام من تقدمه من التقصير والشبه"³⁹.

لقد ترك ((الحسن ابن الهيثم)) الذي آثارا خالدة في الطبيعيات والرياضيات، ويعتبر كتابه (المناظر) من أكثر الكتب استفاء لبحوث الضوء وأرفعها، لأنه أحدث انقلاباً في علم البصريات، وجعل منه علماً مستقلاً له أصوله وأسس وقوانينه. وفي

هذا الكتاب ما يدل على أن ابن الهيثم عرف الطريقة العلمية وأنه سار عليها ومهد لأصولها، وكشف عن عناصرها، فالتجارب التي وردت في هذا الكتاب ونظرياته، تدل على المنهج الذي استخدمه ابن الهيثم في أبحاثه الطبيعية "منهج يقوم على الملاحظة والتجربة، وهما طريق الوصول إلى الحقائق العلمية"⁴⁰.

لقد كان غرض ابن الهيثم في جميع بحوثه العلمية استعمال العدل لا إتباع الهوى، وأنه يتحرى في كل ما يميز وينتقد طلب الحق لا الميل مع الآراء. وهو ما يعني في العلم الحديث والمعاصر بالتجرد من الذاتية والتحلي بالموضوعية، فهذا الشرط هو عنوان الروح العلمية.

ولهذا كان منهج ابن الهيثم في أساسه مثل منهج جابر ابن حيان استقرائيا قائما على الملاحظة والفرض والتجريب، ويعتمد على القياس والتمثيل أيضا. حيث جاء في مطلع كتابه البصريات وصف لخطوات منهجه المتمثل في "بدء البحث باستقراء الموجودات، وتصفح أحوال المبصرات (...). فلعلنا ننتهي بهذا الطريق إلى الحق الذي به يثلج الصدر، ونصل بالتدرج والتلطف إلى الغاية التي عندها يقع اليقين، ونظفر مع النقد والتحفظ بالحقيقة التي يزول معها الخلاف وتنحسم بها مواد الشبهات. زمت نحن، مع جميع ذلك، برآء مما هو في طبيعة الإنسان من كدر البشرية، ولكننا نجتهد بقدر ما هو لنا من القوة الإنسانية، ومن الله نستمد المعونة في جميع الأمور"⁴¹.

وعليه فإن المنهج التحريبي الذي اعتمده ابن الهيثم يقوم على استخراج القانون العام من الوقائع الجزئية، حيث يبدأ فيه من ملاحظة الظواهر وتسجيل ما هو ثابت، وهذه الملاحظة توحي إليه بفرضيات يتم التحقق منها عن طريق التجريب؛ ليس هذا فحسب بل إن ابن الهيثم يدرك جيدا ضرورة وجود صفات في الباحث تؤهله للوصول إلى معرفة علمية دقيقة أهمها الروح النقدية والموضوعية والروح النسبية.

ولقد سمى ((ابن الهيثم)) التجربة بالاعتبار، والذي يقوم بها يسميه بالمعتبر، وأطلق على الإثبات بالاعتبار مقابلا للإثبات بالقياس البرهاني المكون من مقدمتين تلزم عنهما نتيجة. كما استعان ابن الهيثم بالقياس لتدوين النتائج المترتبة على التجارب العلمية التي كان يقوم بها، واستنتج أن جميع الكواكب تكون على خطوط مستقيمة، وهذا بعدما تأكد بالتجربة من استقامة الضوء. بمعنى أن الضوء يسير في خطوط مستقيمة عند مروره من وسط متجانس. وهكذا واصل ابن الهيثم تجاربه باستقراء بعض الأضواء الأخرى ليبرهن أن جميع الأضواء تسير وفق خطوط مستقيمة، ليستنتج ويقول بأن ((إشراق الأضواء من الأجسام المضيئة من ذاتها إنما يكون على سموت خطوط مستقيمة)). وينتهي إلى أن أضواء الكواكب المضيئة تكون على خطوط مستقيمة، وهكذا اعتمد ((ابن الهيثم)) في منهجه الاستقرائي على القياس، و اعتمد أيضا على التمثيل*.

وهذا ما طبقه ابن الهيثم على أبحاثه، وخاصة في مجال انعكاس الضوء. فمثل هذا الانعكاس بظاهرة الممانعة في الجسم المتحرك ثم قاسه عليها ويشرح ذلك ((ابن الهيثم)) بالتجربة التالية: ((إذا وقعت كرة صلبة متحركة على جسم صلب يمنعها من الاستمرار في الحركة بالكيفية الأولى، فإن هذه الكرة ترتد عن هذا الجسم. وعلى هذا الأساس قاس ((ابن الهيثم))

انعكاس الضوء على ارتداد الكرة للضوء على صلابة الجسم المانع لحركة الكرة. وأوجد في النهاية مماثلة بين انعكاس الضوء وسقوط كرة متحركة على جسم ثابت)).

وواضح من هذا أن ابن الهيثم يطبق في أبحاثه الطبيعية الاستقراء الذي يعتمد على القياس والتمثيل للوصول إلى المفاهيم التي يمكن الاعتماد عليها في صياغة النظريات العلمية.

يمكن القول من خلال ماعرضناه أن المنهج التجريبي الذي اعتمده الحسن ابن الهيثم في دراسته للضوء كظاهرة طبيعية، يمثل تجاوزاً واضحاً للمنهج التأملي الفلسفي الذي اعتمده اليونان.

وبالفعل فلم يدع ابن الهيثم إلى المنهج التجريبي فقط ، بل طبقه في بحوثه ويؤكد ذلك ما عرفه علم الضوء من تقدم بفضلته تقدماً جعل المستشرق الألمانية زيغريد هونكة تقول في كتابها ((شمس العرب تسطع على الغرب)): ((إن مآثر المسلمين الخالدة لتقوم على ابتكاراتهم المنهج الذي يقوم على المشاهدة والتجربة، وهم الخالقون الحقيقيون للاستقصاء العلمي))⁴² فالمنهج التجريبي عند المسلمين ليس تصحيحاً أو تعديلاً لمنهج اليونان، بل ابتكاراً يركز في فلسفته على النظرة إلى الكون والإنسان والحياة⁴³.

ولقد أخذ الغرب عن ((الحسن بن الهيثم)) هذا المنهج وزعموه ((لروجر بيكون)) و((فرانسيس بيكون)) و((جون ستوارت مل))، وقد رفض هذا الزعم مفكرون غربيون على فرار غوستاف لوبون في كتابه حضارة العرب⁴⁴.

فهذا الأستاذ ((بريفلوت)) لم يقف عند إقرار دور العلماء المسلمين وأصالة منهجهم في البحث العلمي، بل ذهب أبعد من ذلك حين قرر في كتابه ((بناء الإنسانية)) أن هذا المنهج، منهج إسلامياً صلب لم يعرفه اليونان، ولولا المسلمون لما عرفت أوروبا⁴⁵.

خاتمة:

يمكن القول في نهاية هذا المقال أن علماء المسلمين لم يأخذوا بالمنطق الأرسططاليسي من ناحية، ووضعوا منطقاً يخالف هذا المنطق من ناحية أخرى. فالعقل الإسلامي قد ابتكر واكتشف وأغنى المعرفة العلمية وشملت منجزات علماء المسلمين شتى أنواع العلوم كالطب، والرياضيات، والهندسة إلى جانب العلوم التي ذكرناها، وبذلك اتسعت نظرتهم المنهجية وتشعبت، وهذا بحكم تنوع الميادين التي بحثوا فيها، فعرفوا مناهج الاستدلال العقلي وطبقوها، وأسسوا مناهج الاستقراء بكل مواصفاته العلمية، وانتهوا إلى صياغته وإن كان لم ينفصل على الاستدلال العقلي واستعانوا بمناهج علمية أخرى فتكاملت لديهم أبعاد النظرة العلمية الشاملة. وتميزوا في ذلك بروح علمية عالية، فاتصفوا بالصدق والإخلاص في طلب الحقيقة، وتجنبوا بذلك أكبر العوائق الذاتية التي تحول دون رؤية الأشياء والأمور كما هي.

ومن هنا توفرت مناهجهم على قدر معتبر من العقلانية، وهذا تماشياً مع روح العقيدة الإسلامية التي تجمع بين العقل والنقل، وبين العلم والإيمان، وبين النظري والعملية.

ويمكن الاستشهاد بأقوال بعض الغربيين الذين أشادوا بمنجزات العرب والمسلمين العلمية، فهذا غوستاف لوبون (طبيب ومؤرخ فرنسي) يقول: "كلما أمعنا في درس حضارة العرب، وكتبهم العلمية واختراعاتهم وفنونهم ظهرت لنا حقائق

جديدة وآفاق واسعة...وان جامعات الغرب لم تعرف بما موردا علمياً سوى مؤلفاتهم، وأنهم الذين مدنوا أوروبا مادة وعقلا وأخلاقا، وتأثير ((العرب)) عظيم في الغرب، وهو في الشرق أشد⁴⁶، ويقول المختص في تاريخ العلم جورج سارتون: ((إنّ المسلمين كانوا أعظم معلمين في العالم))⁴⁷.

* الصورية: يرى الفلاسفة أن للفكر مادة وصورة، أما مادته، فهي الحدود التي يتألف منها، وأما صورته، فهي العلاقات الموجودة بين هذه الحدود...أنظر : صليبا جميل، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص: 743.

1 - الخطيب التميمي عزالدبن وآخرون، نظرات في الثقافة الإسلامية، دار الشهاب، الجزائر، د.ط، د.س، ص 280.

2- سورة البقرة، الآية: 111.

* سورة يوسف، الآية 81.

** سورة الإسراء، الآية: 36.

*** سورة الحجرات، الآية: 6.

3- الخطيب محمد عجاج، أصول الحديث، علومه ومصطلحاته، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2006، ص: 6.

- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.⁴

- المرجع نفسه، ص: 22.⁵

- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.⁶

- المرجع نفسه، ص: 168.⁷

- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.⁸

* - هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، ولد في شوال عام 194 هـ الموافق 810م في مدينة بخارى التي نسب إليها وهي إحدى مدن أوزبكستان الحالية، ويعد من أهم علماء الحديث وعلوم الرجال والجرح والتعديل والعلل عند أهل السنة والجماعة في التاريخ الإسلامي، فيما يصنف كتابه صحيح البخاري الذي جمع فيه الأحاديث النبوية واحداً من أعظم مصادر الأثر النبوي الشريف.

* - هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المولود سنة 206هـ الموافق 822 م ، توفي سنة 261هـ ، اشتهر بجمعه للأحاديث النبوية في كتابه "الجامع الصحيح".

9- أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، ج1، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1991، ص، ص: 4، 5.

10 - أبوزهرة محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة د.ط، د.س، ص: 4.

11 - المرجع نفسه، ص، ص: 4، 5.

12 - المرجع نفسه، ص: 5.

13 - النشار علي سامي، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص: 55.

14 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

15 - أبوزهرة محمد، أصول الفقه، مرجع سابق، ص: 5.

16 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

17 - النشار علي سامي، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، مرجع سابق، ص: 56.

* - هو أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشافعي، وُلد عام 767م في مدينة غزة بفلسطين وتوفي عام 820م في مصر، وهو أحد العلماء والفقهاء البارزين في التاريخ الإسلامي، ويعتبر مؤسس المذهب الشافعي في الفقه الإسلامي. قام بتأليف العديد من الكتب المهمة في الفقه وأصول الفقه، منها "الأم" و"الأربعون حديثاً" و"الرسالة" و"الأمالي"، التي تعد من أبرز كتبه.

18- النشار علي سامي، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، مرجع سابق، ص: 56.

19- عوام محمد بن عبد السلام، الفكر المنهجي العلمي عند الأصوليين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرنند-فرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 2014، ص: 20.

20- المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

21- الغزالي، أبو حامد، المنحول من تعليقات الأصول، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، 1980، ص: 3.

22- الشافعي محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، (د.ط)، (د.س)، ص: 21، 22.

23- عبدالرازق مصطفى، تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص: 230.

* هو محمد بن إدريس الشاطبي، عالم وفقهيه مسلم. ولد في القرن الثاني الهجري (القرن الثامن الميلادي) في مدينة مرو في خراسان، وتوفي في العام 790م. له إسهامات في علم الأصول، وألف العديد من الكتب في هذا المجال. أشتهر بعمله «المواهب اللدنية في المعاملات الشرعية»، كما يعتبر كتابه ((الموافقات)) من أنفس الكتب التي أرخت للثقافة العلمية الإسلامية في علم أصول الشريعة.

24- كتاب الفلسفة الموجه لطلبة الأقسام النهائية شعبة آداب وعلوم شرعية، آداب ولغات أجنبية، الصادر عن الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، تأليف مفتش التربية والتكوين المكّي تواتي والأستاذ عبدالحفيظ عصام، 2000، 2001، ص: 227.

25- الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، شرح عبدالله دراز، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1996، ص " 221.

26- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

27- المصدر نفسه، الصفحة 222.

28- المصدر نفسه، ص: 223.

* - هو محمد بن جرير الطبري، مؤرخ كبير في التاريخ الإسلامي، توفي سنة 310هـ، من أهم أثاره: تاريخ الأمم والملوك.

29- - الطبري محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار المعارف، مصر، ط2، ص: 9.

* - هو عالم اجتماع ومؤرخ وفيلسوف عربي مسلم (1332-1406م). وُلد في تونس. يعتبر مؤسس علم الاجتماع والتاريخ في العالم الإسلامي، حيث قدم نظرية تفسيرية شاملة للتطور الاجتماعي والتاريخي للبشرية. وُضعت هذه النظرية في كتابه الشهير "المقدمة"، الذي يعتبر من أهم الأعمال في تاريخ الفكر الاجتماعي.

30- ابن خلدون عبدالرحمن، المقدمة، تحقيق وإخراج وتعليق عبدالله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ج1، ط1، 2004، ص: 125.

31- المصدر نفسه، ص: 128.

32- المصدر نفسه، ص: 125، 126.

33- ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص: من 362-364.

34- شهيد الحسان، منهج النظر المعرفي بين أصول الفقه والتاريخ، الشاطبي وابن خلدون أمودجا، كتاب الأمة، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن دائرة البحوث والدراسات الإسلامية، قطر، العدد: 142، ربيع الأول، 1432هـ، ص: 12.

* - هو عالم وكيميائي وصيدلي عربي مسلم. وُلد حوالي القرن الثامن الميلادي في الأندلس، وتوفي حوالي القرن التاسع. يُعتبر جابر بن حيان واحدًا من أعظم العلماء في تاريخ الكيمياء الإسلامية وواحدًا من الشخصيات البارزة في التراث العلمي العربي. لعب دورًا كبيرًا في نقل وتوثيق المعرفة الكيميائية والصيدلانية من الحضارة الإغريقية والهندية إلى العالم الإسلامي ومن ثم إلى العالم الغربي. له إسهامات هامة في التطور العلمي والثقافي في عصور النهضة الأوروبية.

35 - نجيب زكي محمود، أعلام العرب - جابر ابن حيان، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة، مكتبة مصر، (د.ط)، 1961، ص: 55.

36- كتاب الفلسفة الموجه لطلبة الأقسام النهائية شعبة آداب وعلوم شرعية، آداب ولغات أجنبية، مرجع سابق، ص: 236.

37- المرجع نفسه، ص: 61.

* - عالم وفيلسوف ومهندس ورياضي مسلم، وُلد في البصرة بالعراق في العام 965 م، وتوفي في القاهرة بمصر حوالي العام 1040م. يُعتبر واحدًا من أبرز العلماء في تاريخ العلوم والرياضيات والفلسفة في العصور الوسطى. اشتهر بشكل خاص في البصريات وعلم البصريات.. كان له أيضًا إسهامات في مجال الهندسة وبناء الأدوات وتحسين التقنيات.

* تعتبر مقالة الشكوك على بطليموس التي دَوَّنها الحسن بن الهيثم بالإضافة إلى مقدمته التي أعدها لكتاب المناظر من أهم الكتابات الاستمولوجية التي دونت في أواخر القرن 4 الهجري وبدايات القرن 5 الهجري، لأنهما يحتويان على مفاهيم وتصورات استمولوجية ومنهجية ذات قيمة علمية.

38- الحسن بن الهيثم، الشكوك على بطليموس، تحقيق: عبدالحמיד صبرة والدكتور نبيل الشهابي، تصدير: ابراهيم مذكور، مطبعة دار الكتب، (د.ط)، 1971، ص: 03.

39- المصدر نفسه، ص: 4.

40- الخطيب التميمي عز الدين وآخرون، نظرات في الثقافة الإسلامية، مرجع سابق، ص: 281.

41- ابن الهيثم الحسن، المناظر، نقلًا عن: ماهر عبدالقادر محمد علي، العلم العربي -دراسة واقعية- دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (د.ط)، 2001، ص: 196.

* - يقصد بالتمثيل نقل حكم ظاهرة إلى ظاهرة أخرى تماثلها في أمر من الأمور، فالحكم الذي يطلق على الظاهرة المدروسة يمكن الاستعانة به لإطلاقه على أي ظاهرة أخرى تتصف بنفس الصفة التي من أجلها نالت الظاهرة الأولى حكمها. ولهذا تكتسب الظاهرتان حكما كلياً، انطبق على الأولى بالدراسة المشاهدة، أي بالاستقراء، وعلى الثانية بالإلحاق، نتيجة وجود خاصية مشتركة بينهما.

42- الجندي أنور، شبهات التعريب، ص: 373.

43- هنكة زيغريد، شمس العرب تسطع على الغرب، نقله إلى العربية فاروق بيضون وكمال دسوقي، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ط3، 1979، ص: من 1-4.

44- الخطيب التميمي عزالدين، نظرات في الثقافة الإسلامية، مرجع سابق، ص: 281.

45- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

46- غوستاف لوبون، حضارة العرب، ص26، نقلًا عن: الخطيب التميمي عز الدين وآخرون، نظرات في الثقافة الإسلامية.

47- شلي أنور زيد، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص378، نقلًا عن: الخطيب التميمي عز الدين وآخرون، نظرات في الثقافة الإسلامية، مرجع سابق، ص: 278.